

عنوان البحث:

المسؤولية المدنية عن أخطار الذكاء الاصطناعي التوليدي: دراسة مقارنة بين الأنظمة القانونية التقليدية
والتشريعات الرقمية الحديثة

**Civil Liability for the Risks of Generative Artificial Intelligence:
A Comparative Study between Traditional Legal Systems and
Modern Digital Legislation**

إعداد:

أشواق عيد الحويطي

الرقم الأكاديمي:

253000143

العام الجامعي:

2026 – 2025

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل المسؤولية المدنية عن الأضرار الناتجة عن الذكاء الاصطناعي التوليدي في ظل التطور المتسارع للتقنيات الرقمية، وذلك من خلال دراسة مقارنة بين القواعد التقليدية للمسؤولية المدنية في الأنظمة القانونية الكلاسيكية وبين التشريعات الرقمية الحديثة التي بدأت في تنظيم استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي. وتكمن أهمية الدراسة في أن أنظمة الذكاء الاصطناعي التوليدي تتميز بقدرتها على التعلم الذاتي وإنتاج محتوى أو قرارات بشكل شبه مستقل، الأمر الذي يثير إشكاليات قانونية تتعلق بتحديد المسؤول عن الأضرار التي قد تنشأ عنها. وتعتمد الدراسة على المنهج التحليلي والمقارن لتحليل النصوص القانونية والآراء الفقهية المتعلقة بالمسؤولية المدنية، مع مقارنة الاتجاهات التشريعية الحديثة في تنظيم الذكاء الاصطناعي. وتسعى الدراسة إلى بيان مدى كفاية القواعد التقليدية للمسؤولية المدنية في مواجهة هذه المخاطر، واقتراح إطار قانوني يساهم في تطوير تنظيم المسؤولية عن الأضرار الناتجة عن الذكاء الاصطناعي التوليدي بما يحقق التوازن بين حماية المتضررين وتشجيع الابتكار التكنولوجي.

Abstract

This study aims to analyze civil liability for damages caused by generative artificial intelligence in light of the rapid development of digital technologies. It conducts a comparative examination between traditional civil liability rules in classical legal systems and modern digital legislation that has begun to regulate the use of artificial intelligence technologies. The importance of the study lies in the fact that generative AI systems possess the ability to learn autonomously and generate content or decisions with a degree of independence, which raises complex legal issues regarding the determination of liability for resulting damages. The study adopts analytical and comparative legal approaches to examine relevant legal texts and scholarly opinions on civil liability while exploring recent legislative trends in regulating artificial intelligence. Ultimately, the study seeks to assess the adequacy of traditional liability rules in addressing AI-related risks and to propose a legal framework that balances the protection of affected individuals with the promotion of technological innovation.

المقدمة

شهد العالم في العقود الأخيرة تطوراً متسارعاً في مجال التكنولوجيا الرقمية، وكان من أبرز مظاهر هذا التطور ظهور تقنيات الذكاء الاصطناعي التي أصبحت تلعب دوراً محورياً في مختلف مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والقانونية. وقد أدى التقدم الكبير في قدرات الحوسبة وتحليل البيانات إلى تطوير أنظمة ذكاء اصطناعي متقدمة قادرة على محاكاة القدرات الذهنية البشرية، مثل التعلم والاستنتاج واتخاذ القرار، الأمر الذي جعل هذه التقنيات جزءاً أساسياً من منظومة التحول الرقمي في العالم المعاصر (التونسي والمعلم، 2024).

ومن بين التطورات الحديثة في هذا المجال برز ما يُعرف بـ الذكاء الاصطناعي التوليدي، وهو نوع متقدم من أنظمة الذكاء الاصطناعي يعتمد على نماذج تعلم عميق قادرة على إنتاج محتوى جديد مثل النصوص والصور والبرمجيات والمقاطع الصوتية استناداً إلى البيانات التي تم تدريبها عليها. وقد انتشرت تطبيقات هذا النوع من الذكاء الاصطناعي في مجالات عديدة، مثل الإعلام والتعليم والطب والصناعة والخدمات الرقمية، الأمر الذي أدى إلى زيادة الاعتماد عليه في اتخاذ القرارات وإنتاج المعرفة والمحتوى. (Al-Bendary, 2025)

ورغم الفوائد الكبيرة التي توفرها هذه التقنيات، فإن استخدامها المتزايد يثير العديد من الإشكاليات القانونية، خاصة عندما تتسبب أنظمة الذكاء الاصطناعي في إحداث أضرار مادية أو معنوية للأفراد أو المؤسسات. فقد يؤدي الذكاء الاصطناعي إلى نشر معلومات مضللة، أو انتهاك حقوق الملكية الفكرية، أو إصدار قرارات آلية خاطئة تؤدي إلى أضرار اقتصادية أو اجتماعية، مما يثير تساؤلات جوهرية حول تحديد المسؤولية القانونية عن هذه الأضرار (الخطيب، 2020).

وتزداد هذه الإشكالية تعقيداً في حالة الذكاء الاصطناعي التوليدي، نظراً لما يتمتع به من قدرة على التعلم الذاتي واتخاذ القرارات بصورة شبه مستقلة، وهو ما يجعل من الصعب تحديد المسؤول عن الخطأ أو الضرر الناتج عنه. ففي كثير من الحالات قد تتداخل مسؤولية عدة أطراف، مثل المطور الذي صمم النظام، أو الشركة التي قامت بتسويقه، أو المستخدم الذي قام بتشغيله، أو حتى مزود البيانات الذي تم تدريب النظام عليها (خزيمية، 2023).

ومن الناحية القانونية، تعتمد معظم الأنظمة القانونية التقليدية على قواعد المسؤولية المدنية الواردة في القوانين المدنية، والتي تقوم في الأساس على فكرة الخطأ أو مسؤولية الشخص عن الأفعال التي تصدر عنه أو عن الأشياء التي تحت حراسته. غير أن هذه القواعد وُضعت أساساً لتنظيم العلاقات القانونية التقليدية بين الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين، ولم تكن مهيأة للتعامل مع كيانات تقنية ذكية تمتلك قدرة نسبية على الاستقلال في اتخاذ القرار، الأمر

الذي يثير التساؤل حول مدى كفاية هذه القواعد في مواجهة الأضرار الناجمة عن الذكاء الاصطناعي (العدار، 2025).

وفي ظل هذه التحديات، بدأت العديد من الدول والمنظمات الدولية في العمل على تطوير أطر تشريعية جديدة لتنظيم استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، ومن أبرز هذه الجهود ما قامت به الاتحاد الأوروبي من إصدار تشريعات متخصصة لتنظيم الذكاء الاصطناعي، تهدف إلى وضع قواعد قانونية واضحة تحدد المسؤولية عن الأضرار الناتجة عن هذه الأنظمة، مع تحقيق التوازن بين حماية الأفراد وتشجيع الابتكار التكنولوجي (European Parliament, 2024).

وبناءً على ما تقدم، تبرز أهمية دراسة موضوع المسؤولية المدنية عن أضرار الذكاء الاصطناعي التوليدي من منظور قانوني مقارن، وذلك من خلال تحليل القواعد التقليدية للمسؤولية المدنية في القوانين المدنية، ومقارنتها بالتشريعات الرقمية الحديثة التي بدأت في تنظيم هذا المجال. وتسعى هذه الدراسة إلى الكشف عن مدى قدرة الأنظمة القانونية التقليدية على استيعاب التحديات التي يفرضها الذكاء الاصطناعي التوليدي، ومدى الحاجة إلى تطوير تشريعات قانونية جديدة تتلاءم مع طبيعة هذه التكنولوجيا المتقدمة، بما يضمن تحقيق الحماية القانونية للمتضررين دون عرقلة مسار الابتكار الرقمي.

مشكلة الدراسة (الإشكالية)

أدى التطور المتسارع في تقنيات الذكاء الاصطناعي، ولا سيما الذكاء الاصطناعي التوليدي، إلى ظهور أنظمة رقمية قادرة على إنتاج محتوى واتخاذ قرارات بصورة شبه مستقلة، الأمر الذي أحدث تحولات كبيرة في مختلف مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية. غير أن هذا التطور التكنولوجي صاحبه ظهور العديد من المخاطر القانونية، خاصة عندما تتسبب هذه الأنظمة في أضرار مادية أو معنوية للأفراد أو المؤسسات، مثل نشر معلومات مضللة، أو انتهاك حقوق الملكية الفكرية، أو اتخاذ قرارات آلية خاطئة تؤدي إلى خسائر اقتصادية أو اجتماعية (التونسي والمعلم، 2024).

وتبرز الإشكالية القانونية في صعوبة تحديد المسؤول عن هذه الأضرار، نظراً لتعدد الأطراف المشاركة في تصميم وتشغيل أنظمة الذكاء الاصطناعي، مثل المبرمج والمطور والشركة المنتجة والمستخدم النهائي. كما أن أنظمة الذكاء الاصطناعي التوليدي تتميز بقدرتها على التعلم الذاتي والتطور المستمر، مما يجعل من الصعب إسناد الخطأ إلى شخص محدد وفقاً للقواعد التقليدية للمسؤولية المدنية التي تقوم أساساً على فكرة الخطأ الشخصي أو مسؤولية الأشياء (خزيمية، 2023).

ومن هنا تبرز مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس الآتي:

إلى أي مدى تستطيع قواعد المسؤولية المدنية في الأنظمة القانونية التقليدية استيعاب الأضرار الناتجة عن الذكاء الاصطناعي التوليدي، وهل تقتضي هذه المخاطر تطوير تشريعات قانونية حديثة لتنظيم المسؤولية عنه؟

أهمية الدراسة

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من عدة اعتبارات علمية وقانونية، من أبرزها أن الذكاء الاصطناعي أصبح من أهم ملامح الثورة الرقمية المعاصرة، الأمر الذي أدى إلى ظهور تحديات قانونية جديدة تتعلق بتحديد المسؤولية عن الأضرار الناتجة عن استخدام هذه التقنيات. وتكمن أهمية الدراسة أيضاً في أن التشريعات التقليدية للمسؤولية المدنية وُضعت أساساً لتنظيم الأفعال البشرية أو الأفعال الناتجة عن الأشياء، ولم تكن مهياًة للتعامل مع الأنظمة الذكية القادرة على اتخاذ قرارات بصورة شبه مستقلة (الخطيب، 2020).

كما تبرز أهمية هذه الدراسة في ظل الاتجاه العالمي المتزايد نحو وضع تشريعات قانونية متخصصة لتنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي، مثل التشريعات الأوروبية الحديثة، التي تسعى إلى وضع إطار قانوني يوازن بين حماية الأفراد من الأضرار المحتملة وتشجيع الابتكار التكنولوجي. وبذلك تسهم هذه الدراسة في إثراء الفقه القانوني في مجال القانون الرقمي، وتقديم تصور قانوني يساعد في تطوير القواعد المنظمة للمسؤولية المدنية عن أضرار الذكاء الاصطناعي (العدار، 2025).

أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف العلمية والقانونية، من أهمها:

1. بيان مفهوم الذكاء الاصطناعي التوليدي وطبيعته القانونية في إطار الدراسات القانونية المعاصرة.
2. تحليل قواعد المسؤولية المدنية التقليدية في القوانين المدنية ومدى قابليتها للتطبيق على الأضرار الناتجة عن الذكاء الاصطناعي.
3. دراسة أبرز الإشكاليات القانونية التي يثيرها استخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي في المجال الرقمي.
4. تحليل التشريعات الرقمية الحديثة التي تناولت تنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي، خاصة التشريعات الأوروبية.

5. إجراء دراسة مقارنة بين الأنظمة القانونية التقليدية والتشريعات الرقمية الحديثة في مجال المسؤولية المدنية عن الذكاء الاصطناعي.

6. تقديم مقترحات قانونية تسهم في تطوير تنظيم المسؤولية المدنية عن أضرار الذكاء الاصطناعي التوليدي.

تساؤلات الدراسة

تنطلق هذه الدراسة من مجموعة من التساؤلات التي تسعى للإجابة عنها، ومن أبرزها:

1. ما المقصود بالذكاء الاصطناعي التوليدي وما طبيعته القانونية في إطار القانون المدني؟
2. ما الأساس القانوني للمسؤولية المدنية عن الأضرار الناتجة عن الذكاء الاصطناعي؟
3. هل يمكن تطبيق قواعد المسؤولية التقصيرية أو مسؤولية الأشياء على الأضرار الناتجة عن الذكاء الاصطناعي التوليدي؟
4. ما أبرز التحديات التي تواجه الأنظمة القانونية التقليدية في تحديد المسؤولية عن أخطاء الذكاء الاصطناعي؟
5. كيف تعاملت التشريعات الرقمية الحديثة مع مسألة المسؤولية القانونية عن أضرار الذكاء الاصطناعي؟
6. ما النموذج القانوني الأنسب لتنظيم المسؤولية المدنية عن الأضرار الناتجة عن الذكاء الاصطناعي التوليدي؟

المنطلقات النظرية

تعتمد هذه الدراسة على مجموعة من المنطلقات النظرية في مجال القانون المدني والقانون الرقمي، ومن أبرزها نظرية المسؤولية المدنية التي تقوم على مبدأ تعويض الضرر الناتج عن الخطأ أو عن الأشياء التي تكون تحت حراسة شخص معين. كما تستند الدراسة إلى نظرية المخاطر التي تقوم على تحميل المسؤولية للشخص الذي يباشر نشاطاً خطراً حتى ولو لم يثبت وقوع خطأ منه، وذلك بهدف حماية المتضررين من الأضرار الناتجة عن الأنشطة الحديثة (الخطيب، 2022).

كما تستند الدراسة إلى بعض الاتجاهات الفقهية الحديثة التي ترى ضرورة تطوير قواعد قانونية جديدة تتلاءم مع طبيعة الأنظمة الذكية، خاصة في ظل قدرتها على التعلم الذاتي واتخاذ القرارات بصورة شبه مستقلة. وقد أدى ذلك إلى ظهور اتجاهات قانونية تدعو إلى إعادة النظر في القواعد التقليدية للمسؤولية المدنية، واقتراح نماذج جديدة لتنظيم المسؤولية عن أضرار الذكاء الاصطناعي، مثل المسؤولية الموضوعية أو المسؤولية المشتركة بين الأطراف المشاركة في تطوير وتشغيل هذه الأنظمة. (Al-Bendary, 2025)

منهجية الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على عدد من المناهج العلمية القانونية التي تساعد على تحليل موضوع المسؤولية المدنية عن أخطار الذكاء الاصطناعي التوليدي، ومن أبرزها المنهج التحليلي الذي يقوم على تحليل النصوص القانونية والآراء الفقهية المتعلقة بالمسؤولية المدنية في القوانين التقليدية. كما تعتمد الدراسة على المنهج المقارن من خلال مقارنة هذه القواعد مع التشريعات الرقمية الحديثة التي بدأت في تنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي، وذلك بهدف بيان أوجه التشابه والاختلاف بينها واستخلاص أفضل الحلول القانونية الممكنة.

كما تستعين الدراسة بالمنهج الاستقرائي في تتبع التطبيقات القانونية المعاصرة المتعلقة باستخدام الذكاء الاصطناعي في مختلف المجالات، وتحليل الإشكاليات القانونية الناتجة عنها، وصولاً إلى تصور قانوني يساهم في تطوير تنظيم المسؤولية المدنية بما يتلاءم مع متطلبات العصر الرقمي.

الخطة المقترحة للبحث (الفهرس)

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والقانوني للذكاء الاصطناعي التوليدي والمسؤولية المدنية

المبحث الأول: ماهية الذكاء الاصطناعي التوليدي وطبيعته القانونية

المطلب الأول: مفهوم الذكاء الاصطناعي ونشأته وتطوره

المطلب الثاني: مفهوم الذكاء الاصطناعي التوليدي وخصائصه التقنية

المطلب الثالث: الطبيعة القانونية للذكاء الاصطناعي التوليدي وإشكالية التكييف القانوني له

المبحث الثاني: الأساس القانوني للمسؤولية المدنية في الأنظمة القانونية التقليدية

المطلب الأول: مفهوم المسؤولية المدنية وأركانها في القانون المدني

المطلب الثاني: المسؤولية التقصيرية وتطبيقاتها في المجال التكنولوجي

المطلب الثالث: مسؤولية الأشياء كأساس قانوني للأضرار الناتجة عن الأنظمة التقنية

الفصل الثاني: المسؤولية المدنية عن أخطار الذكاء الاصطناعي التوليدي في ضوء التشريعات الحديثة

المبحث الأول: التحديات القانونية لتطبيق القواعد التقليدية على الذكاء الاصطناعي

المطلب الأول: صعوبة تحديد الخطأ في أنظمة الذكاء الاصطناعي التوليدي

المطلب الثاني: تعدد الأطراف المسؤولة عن الضرر (المبرمج، المنتج، المستخدم)

المطلب الثالث: قصور القواعد التقليدية للمسؤولية المدنية في مواجهة أخطار الذكاء الاصطناعي

المبحث الثاني: التنظيم القانوني الحديث للمسؤولية عن الذكاء الاصطناعي

المطلب الأول: التنظيم القانوني للذكاء الاصطناعي في التشريعات الدولية الحديثة

المطلب الثاني: الاتجاهات التشريعية الحديثة لتنظيم المسؤولية المدنية عن الذكاء الاصطناعي

المطلب الثالث: نحو إطار قانوني متكامل لتنظيم المسؤولية المدنية عن أخطار الذكاء الاصطناعي التوليدي

الختاتمة

تسعى الدراسة إلى الوصول إلى نتائج تتعلق بمدى كفاية القواعد التقليدية للمسؤولية المدنية في مواجهة الأضرار الناتجة عن الذكاء الاصطناعي التوليدي، وتقديم توصيات تشريعية تساعد على تطوير إطار قانوني يحقق التوازن بين حماية المتضررين وتشجيع الابتكار التكنولوجي.

قائمة المراجع

1. العذار، أنيس . المسؤولية المدنية عن أضرار الذكاء الاصطناعي في القانون القطري .. هل من ضرورة للتشريع؟، المجلة الدولية للقانون، المجلد الرابع عشر، العدد المنتظم الأول، 2025، تصدر عن كلية القانون، وتنشرها دار نشر جامعة قطر <https://doi.org/10.29117/irl.2025.0315> .
2. خزيمة، & محمد منصور خليل AAUP \$ فلسطيني. (2023). الأضرار الناجمة عن الأضرار الناجمة عن الأضرار الصناعية (دراسة مقارنة) رسالة ماجستير (أطروحة دكتوراه، الجامعة الأمريكية).
3. التونسي، آيات بنت أحمد والمعلم، سليمان بن محمد (2024). القواعد والإجراءات المنظمة لاستخدامات الذكاء الاصطناعي بالمملكة العربية السعودية وآثارها القانونية (دراسة تحليلية مقارنة) . المجلة العربية للنشر العلمي، الإصدار السابع، العدد الثالث والسبعون، ص. 368 .
<https://doi.org/10.36571/ajsp7321>
4. الخطيب، محمد عرفان (2020). المسؤولية المدنية والذكاء الاصطناعي ... إمكانية المساءلة؟! دراسة تحليلية معمقة لقواعد المسؤولية المدنية في القانون المدني الفرنسي . مجلة كلية الكويتية العالمية، السنة الثامنة، العدد الأول، العدد التسلسلي 29، ص. 107.
5. خزيمة، محمد منصور خليل . (2023) الأضرار الناجمة عن الذكاء الاصطناعي (دراسة مقارنة) . رسالة ماجستير في القانون المدني، الجامعة العربية الأمريكية .
<http://repository.aaup.edu/jspui/handle/123456789/2359>
6. أحمد، رشا محمد صائم . (2022) تطبيقات الإدارة للذكاء الاصطناعي في اتخاذ القرارات الإدارية . رسالة ماجستير في القانون العام، قسم القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط.
7. Al-Bendary, Elsayed Gab Allah. 2025. "Towards a Legal System for Civil Liability for the Errors of Artificial Intelligence Entities". *Journal of the Academic Forum* 9 (3): 69–105. <https://doi.org/10.59743/jaf.v9i3.788>.
8. الخطيب، محمد، الذكاء الاصطناعي والمساءلة القانونية، دار الحامد، عمان، 2022.
9. بشارت، ريم، المسؤولية القانونية عن الأفعال الآلية: قراءة في الذكاء الاصطناعي، مجلة الدراسات القانونية، جامعة اليرموك، 2021.